اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٣١٠	١٣٢٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٠٠	١٩٢٥
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

من المسؤول عن ارتفاع أسعار الفواكه والخضر في السوق المحلية؟

بغداد/ غازي المنشداوي

شهدت الاسواق المحلية لبيع الفواكه والخضرتصاعدا حادا وسريعا في الاسعار، الامر الذي احدث اثرا سلبيا في تلبية احتياجات المستهلك وارهق ميزانية الاسرة، فعلى الرغم من انحسار ازمة الوقود بقيت اسعار الفواكه والخضر مرتفعة في السوق المحلية دون ان تنخفض.

(المدى) حاولت من خلال هذا التحقيق الميداني معرفة الاسباب الحقيقية في ارتفاع الاسعاربالنسبة للخضروالفواكه من خلال اراء عدد من اصحاب مكاتب بيع الفواكه والخضر وباعة المفرد.

كانت محطتنا الاولى علوة جميلة فحدثنا السيد عباس جبر اللامي صاحب مكتب (الرسول) لبيع الفواكه والخضرقائلا: ان التسويق الزراعي وارتفاع اسعارالوقودوالتدهور الامني هي من اهم الاسباب التي تكمن وراء هذه الارتفاعات حيث وصل سعر نقل السلع الزراعية حمولة (١) طن بيك آب الى (٨٥) الف دينار بعد ان كان (٥٠) الف دينار ووصل سعر نقل تلك السلع بالسيارات الكبيرة قاطرة ومقطورة بين المحافظات الى (٢٥٠) دولاراً بعد ان كان (١٥٠) دولاراً وهذه ارقام كبيرة تنعكس على اسعار السلع وفي نهاية المطاف تقع على كاهل المستهلك مضيفا ان الفلاح يقوم بنقل محصوله الزراعي من المزرعة الى العلوة وعادة ما تكون الزراعة في مناطق بعيدة والوضع الحالي يشهد ازدياد عمليات التفجير والاختطاف والقتل العشوائي التي باتت السبب الرئيس في عزوف الفلاحين عن نقل المحصول من مناطقهم البعيدة الى المدينة.

اما السيد ستار محمود علي صاحب مكتب (الزهراء) لبيع الفواكه والخضر في نفس العلوة فيحدثنا قائلا: ان الفلاح يتحمل الكثير وهناك اسباب اود ان اذكرها واتمنى ان يصل صوتي الى الجهات المسؤولة فاحد هذه الاسباب صعوبة حصول الفلاح او المزارع على المستلزمات الزراعية كالمبيدات والكاز الذي يستخدم في تشغيل مضخات الماء وكل هذه يتحملها وبذلك فهو المتضرر الاول والاخير من هذا الامر.

محطتنا التالية كانت سوق باب المعظم لبيع الفواكه والخضر حيث يحدثنا السيد سالم جميل احد باعة الخضر والفواكه في السوق قائلا: ان ربحنا قليل في البيع مضيفا ان تردي الاوضاع الامنية وازمة الوقود التي تتباين بين الحين والاخر هي السبب في هذا الارتفاع كما ان عزوف الكثير من الفلاحين عن تسويق محصولهم الى المدينة وبيعها في المحافظات القريبة من مناطق سكناهم ساهم بشكل كبير في هذا الارتفاع.

ثم انتقلنا الى سوق البتاويين والتقينا يوسف ميخائيل صاحب محل لبيع الفواكه والخضر حيث افاد قائلاً: ان الزيادة في اسعار الفواكه والخضر سببها المزارع الذي ربما يجد تبريرا في هذا الارتفاع لانه هو الذي يعاني في اغلب الاحيان اما نحن فتصلنا المواد الى محل عملنا، موضحا ان اسعار الخضراوات ارتفعت ضعف ما كانت عليه في السابق فكيلو الطماطة وصل الى (٢٠٠٠) دينار بعد ان كنا نبيعه ب (١٠٠٠) دينار والكيلو غرام الواحد من البطاطا وصل الى (١٥٠٠) دينار بعد ان كان (٧٥٠) ديناراً وارتفعت اسعار البصل المحلي والمستورد ارتفاعا حادا حيث وصل سعر الكيلو غرام من هذه المادة الى (٧٥٠) دينار بعد ان كان (٢٥٠) دينارا وهكذا الحال بالنسبة لبقية الانواع الاخرى مضيفا اننا نضيف نسبا معقولة للبيع فنحن لسنا المسؤولين عن الزيادة في الاسعار مؤكدا ان التدهور الامني في المدة الاخيرة اثر وبشكل كبير في وضع المزارعين والفلاحين حيث اضطروا الى عدم المجازفة بارسال سلعهم الزراعية الى بغداد مشيرا الى ان هناك امثلة واقعية وحية على هذا الارباك خاصة في مناطق الغزالية والخضراء والعامرية والدورة حيث اضطر الكثير من اصحاب محال بيع الخضر والفواكه(المفرد) الى اغلاق محالهم خوفا من التهديدات وخلو القسم منها من البضاعة الامرالذي خلق اضطرابا بين معدلات العرض والطلب وهذا يعني ازدياد الطلب على تلك المناطق مع قلة العرض السلعي وهذا بدوره سبب ارتفاع الاسعار.

ويقول المهندس الزراعي (اسعد محبوب) ان هذا الارتفاع في الاسعار سببه عدم وجود تخطيط زراعي يحكم العملية الزراعية واشار الى ان الحكومات السابقة اسقطت شرط(التسويق الالزامي) لغاية ١٩٩٥ واستمرت بالاعتماد على السعر المجزي في تحديد اسعار السلع الزراعية موضحا انه في الوقت الحاضر لم نلاحظ ان هناك توجها بديلا من قبل الحكومة في دعم المزارعين والفلاحين من اجل تقليل تكاليف الانتاج الزراعي مؤكداً ان هذا الوضع ادى الى عزوف الكثير من المزارعين والفلاحين عن مزاولة الزراعة خوفا من المجهول وادى هذا الفراغ الى خلق (فجوة غذائية) ترجع في واحد من اسبابها الرئيسة الى تدني انتاجية الوحدة المساحية التي تسهم في خفض الانتاجية الزراعية واحدث ارباكا كبيرا في الاسعار المحلية مؤكدا انه لابد من ايجاد آلية فاعلة للسيطرة على الاسعار وفي هذا المجال لاننسى تاثير السلع الزراعية المستوردة من دول الجوار في ارتفاع (تكاليف النقل الخارجي) بسبب الاوضاع الامنية الامر الذي شجع اصحاب الشاحنات الكبيرة على طلب مبالغ كبيرة مقابل نقل تلك المنتجات الزراعية.

فشلت البورصات العربية في مواكبة العائدات النفطية الضخمة في الارتفاع وعاشت الأسواق في ٢٠٠٦ أسوأ سنواتها.

وفقدت البورصات العربية الأربعة عشرة ٤٢٦ مليار دولار من قيمتها السوقية العام الماضي لتصل ٨٦٣ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٦ في أعقاب تسجيل ارتفاع لقيمتها السوقية بلغ ٦٦٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥، حسب بيانات صندوق النقد العربي.

وتراجع عدد الشركات المدرجة في هذه البورصات من ١٦٦٥ عام ٢٠٠٥ إلى ١٦٠٧ نهاية العام الماضي.

وجاء الهبوط الكبير في البورصات رغم تدفق سيولة كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

وأفادت تقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أن عائدات النفط التراكمية ستتجاوز ٤٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦.

وأرجع خبراء هذا الأداء السيئ في الأسواق المالية الأساسية في العالم العربي إلى الاعتماد على تكهنات إلى جانب الغش وجهل المستثمرين لقواعد الاستثمار في البورصة.

ووصف مستشار الأسهم في بنك أبوظبي الوطني سنة ٢٠٠٦ بأنها من أصعب السنوات للبورصات العربية بكل المقاييس وخاصة أسواق الإمارات والسعودية وقطر.

رغم تدني أسعار النفط

دراسة تظهر عدم التزام دول أوبك بسقف الإنتاج

أظهرت دراسة مسحية أن الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) لم تلتزم خلال شهر كانون الأول الماضي بسقف الإنتاج الذي تم الاتفاق على خفضه قبل شهرين رغم استمرار هبوط الأسعار.

وأوضح المسح الذي أجرته رويترز أن متوسط إمدادات الدول العشر المقيدة بنظام الحصص الإنتاجية بلغ ٢٦,٩٦ مليون برميل يوميا مرتفعا ٦٠ ألف برميل يوميا منذ تشرين الثاني السابق.

واتفقت المنظمة العام الماضي على خفض المعروض ١,٢ مليون برميل يوميا منذ أول تشرين الثاني الماضي، ورغم تحديد سقف الإنتاج عند ٢٦,٣ مليون برميل يوميا للدول العشر منذ ذلك التاريخ فإن المعروض لا يزال أعلى من ذلك بكثير.

وأشارت الدراسة إلى أن إنتاج بعض الدول الأعضاء كالسعودية قد طغى على التخفيضات المتواصلة، التي تهدف إلى تقليص المعروض في الأسواق لدعم الأسعار.

وشددت الدراسة على ضرورة الالتزام بالخفض من جانب أعضاء المنظمة خاصة في ظل الهبوط الحاد للأسعار.

فقد انخفضت أسعار الخام الأميركي الخفيف في العقود الآجلة لشهر شباط المقبل إلى ٥٤,٩٠ دولارا وهو أدنى مستوى منذ ١٨ شهرا قبل أن تنتعش قليلا إلى ٥٦,٣١ دولارا في ختام تعاملات الأسبوع ببورصة نيويورك.

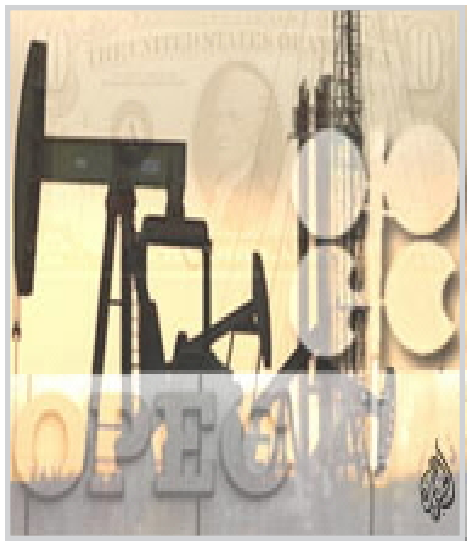

السعودية تطبق نظاما جمركيا يعفي ٦٦٤ سلعة من الرسوم

قالت مصلحة الجمارك السعودية إنها بدأت تطبيق نظام جديد للتعرفة الجمركية اعتبارا من بداية العام الحالي يتضمن تعديلات حافزة للاقتصاد، من أهمها زيادة عدد السلع المعفاة من الرسوم إلى ٦٦٤ سلعة مقابل ٤٦٢ سلعة سابقا.

وأعلنت مصلحة الجمارك في بيان أن من أبرز السلع المعفاة من الرسوم الجمركية أجهزة تقنية المعلومات مثل الكومبيوتر وقطع غيارها ولوازمها وأجهزة الاتصالات الهاتفية السلكية واللاسلكية وأجهزة الهاتف النقال والفاكس وآلات تصوير المستندات والآلات الحاسبة والسماعات.

وجاءت هذه التعديلات الجمركية بالتزامن مع قرار مماثل لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى التي اتفقت على تطبيقها اعتبارا من أول أيام العام الحالي.

وتهدف هذه التعديلات أيضا إلى تحديث جدول تصنيف وترقيم السلع بالتعرفة الجمركية ليتوافق مع تعديلات التصنيف الدولي للسلع المسمى (النظام المنسق)، حيث إن معظم الدول في العالم تطبق هذه التعديلات في المسميات والأرقام الجمركية والإحصائية اعتبارا من بداية عام ٢٠٠٧.

أوروبا والولايات المتحدة تعتزمان إحياء مفاوضات التجارة

أعلنت برلين أن ألمانيا والولايات المتحدة تعتزمان إنقاذ مفاوضات جولة الدوحة في منظمة التجارة العالمية المتوقفة حاليا والهادفة لمزيد من حرية التجارة في العالم.

وأفاد المتحدث باسم الحكومة الألمانية أولريش فيلهيلم اليوم بعد الزيارة التي قامت بها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لواشنطن أمس، بأن الجانبين اتفقا على ضرورة بذل جميع الجهود لاستغلال الفترة الزمنية الضيقة بهدف استكمال مفاوضات الدوحة التجارية بنجاح.

وقد علقت المفاوضات حول جولة الدوحة منذ تموز الماضي بعد فشل القوى الرئيسة المشاركة في المحادثات في التوصل إلى اتفاق لتخفيض الدعم الزراعي في الدول الصناعية وفتح أسواق الخدمات في البلدان النامية.

وأشار المتحدث إلى اتفاق على تشكيل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجموعة عمل مشتركة لبحث الشراكة الاقتصادية عبر الأطلسي مشيرا إلى أن الشراكة مشروع طويل الأمد.

كما دعا الاتحاد الأوروبي الرئيس الأميركي جورج بوش والكونغرس الجديد إلى قيادة إحياء جولة الدوحة التجارية لكون عناصر التوصل لاتفاق موجودة الآن.

وأعلن متحدث باسم الاتحاد -قبل زيارة رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروسو ومفوض التجارة بيتر ماندلسون لواشنطن لإجراء مباحثات مع بوش الأسبوع المقبل- أن الأمر يستلزم جهدا حقيقيا لخفض الدعم الزراعي الأميركي.

في الهم الاقتصادي

وزارة الصناعة ومسؤوليتها في استعادة عافية مشاريعها

حسام الساموك

مازال العديد من مرافق القطاع العام تعاني الشلل وتعثر الانتاج ،ان لم يكن قد توقف فعلا ،وبالرغم من كل التبريرات بتقادم التقنيات او ندرة المواد الخام، إلا ان حقيقة لابد من الاقرار بها تؤكد أن القائمين على توجهات وزارة الصناعة والمعادن يتحملون المسؤولية الكاملة عن تعطيل الانتاج في مصانع ومنشآت كانت الى وقت قريب تلبي كامل الحاجة المحلية ومايزيد يتم تصديره الى الخارج كما هو حال مصانع السمنت المعروفة بجودة صناعاتها واقبال العديد من البلدان على استيراد منتجاتها وتفضيلها على المناشىء العالمية الاخرى .

وفي الوقت الذي رفعت فيه اطراف في وزارة الصناعة شعار الخصخصة لمشاريع عديدة ،تتفق كل الجهات المتخصصة على ألاّ تشمل برامج الخصخصة سوى المشروعات الخاسرة التي يمكن للقطاع الخاص أن يعيد هيكلتها ويستفيد من تطوير ادائها واعادة دورة الانتاج فيها،لم تتردد القائمة التي ضمت المشروعات المنوي خصخصتها في وزارة الصناعة في ايراد مشاريع رابحة مضمونة الاداء والمخرجات وقادرة على استئناف نشاطها وتغطية تكاليفها وتحقيق ارباح طائلة ،حيث الطلب الملح عليها بسبب رداءة المستورد الاجنبي وامتداد ظاهرة الغش التجاري والصناعي اليها،وهذا مايمثل بشكل خاص مصانع السمنت المتوقفة عن العمل .

هذا الواقع المؤلم في التعاطي مع صناعتنا الوطنية ،هو مايحملنا على المطالبة بأن تعيد الاجهزة المعنية في وزارة الصناعة وغيرها من القطاعات الانتاجية ، النظر في سياساتها المعطلة لدورة الانتاج،والتعجيل باتخاذ الاجراءات الكفيلة باستئناف العمل فيها وعودة مكائنها وجموع العمال لادارة عجلة الانتاج بدلا من ظاهرة الشلل القائمة في الاداء .

لقد مضى ما يقرب من اربع سنوات على توقف دورة العمل والتردي المزري في فعاليات كل الحقول الاقتصادية وسط تداولات لاتعدو أن تكون مقياسا للتوجهات غير المسؤولة في الاعلان عن نية بيع المشاريع الانتاجية وخصخصة المواقع الفاعلة في مرافقنا المختلفة .

اذن فقد آن الاوان لأن تعتمد السياقات المنهجية السليمة في آليات التعامل مع القطاعات الانتاجية في القطاع العام، حيث نفضت وزارة الصناعة يدها بشتى اجهزتها عن اولويات عودتها للعمل واستئناف الانتاج لرفد السوق العراقية بمنتجاتها، بدلا من اعتماد السوق على المناشىء الصناعية الرديئة التي كبدت العراقيين وثروتهم الوطنية خسائر باهضة ،في الوقت الذي كانت منتجاتنا الوطنية تحمل جدارة ادائها وتلاؤمها مع البيئة وذوق المستهلك العراقي في آن واحد .